

الانهيار الاقتصادي بات وشيكاً

فتاوى اغتيال المعارضة المصرية تثير مخاوف دولية

انهيار مصر..
فكرة مروعة!

عبدالرحمن الراشد#

ما كان لأحدنا أن يذهب بعيداً إلى حد هذا الاستنتاج، لولا أن العسكري الأول في مصر: وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي، هو من قالها، وقرع جرس الإنذار. حذر من أن استمرار صراع مختلف القوى السياسية واختلافها «قد يؤدي إلى انهيار الدولة».

لا المصريون ولا العرب ولا العالم يستطيعون تحمل فكرة مروعة كهذه، ولا يفترض أن يسمح المصريون- على اختلاف مواقفهم- بأن تصل الحال إلى الفوضى وإسقاط الدولة المصرية التي تفتخر بأنها أقدم المؤسسات في العالم، وذات جذور تعود لـ (٧) آلاف عام.. وما قاله الفريق السيسي له دلالات كثيرة، فضلاً عن إيقاظ السياسيين المصابين بالعمى، ففيه أيضاً تحذير بأن الجيش لن يقف متفرجاً والدولة تنهار، وبالتالي سيتدخل الجيش، لا يفرض منع التجول، كما طلب الرئيس محمد مرسي فقط، بل قد يتجاوزها إلى إعلان الأحكام العرفية وإعلان حكم عسكري قد يدوم لسنوات، وتكرار التجربة الجزائرية.

المسؤولية الأولى لمنع الانهيار، وسد الطريق على التدخل العسكري، تقع على كتف الرئيس مرسي شخصياً إن لم يستطع جمع الفرقاء وإقناعهم بالعمل تحت رئاسته، من خلال التنازلات والاتفاقيات المشتركة على القضايا الخلافية الرئيسية، فإننا قد نشهد نهاية وسقوط الجمهورية المصرية الثانية.

أما لماذا نحمل الرئيس مرسي شخصياً مسؤولية الانهيار، فذلك لأنه الوحيد الذي يستطيع إصلاح ما أسفدته حكومته وحزبه خلال الأشهر القليلة الماضية.. ومن الجلي أن الدكتور مرسي ليس الرئيس الوحيد، بل يشاركه قادة «الإخوان»: من المرشد الحاكم في الظل خيرت الشاطر، بدليل تناقض القرارات مع خطابات الرئيس.. كل خطاب الرئيس تصاحبه، باستثناء إعلانه حظر التجول في المدن المنكوبة بالصدمات، وكل ما صدر عن رئاسة الجمهورية عدائي تماماً.. ومعركة الدستور كشفت التناقض، وانتهت بفرض دستور مخالف لكل ما تعهد به الرئيس، ومخالف للنظام نفسه، ثم أمر بالاستفتاء عليه قسراً، وتجرت الرئاسة على القضاء والمحكمة الدستورية، وهذه جميعها مسائل عظيمة أدت إلى الأزمة التي نراها اليوم، وقد تؤدي إلى انهيار الحكم المدني!

مرسي أمامه خياران: المصالحة أو المواجهة. بالمصالحة يستطيع أن يبني دولة للجميع، يعيد الحقوق للذين سلبت منهم في الدستور الذي كتبه ٨٠ في المائة من المحسوبين عليه، بما يخالف الأعراف الديمقراطية، وأن يقبل بقانون يحتكم إليه الجميع في الانتخابات المقبلة، فلا يكون الترشح، ولا الطعون، ولا فرز النتائج، ولا الاحتكام عند الخلاف تحت سلطته، بل تحت إشراف وإدارة أجهزة قضائية مستقلة فعلاً.. وهذا ما جعل المعارضة تنتفض ضد محاولة «الإخوان» تكسير القضاء والمحكمة الدستورية ومنصب النائب العام، لأنها إذا تم تعيينها من قبل الرئيس، فإن مصر ستصبح مثل إيران، حيث إن الحزب الحاكم هو الذي يسمح بالترشح والفوز، ولهذا السبب ديكتاتورية حزب واحد لثلاثين عاماً.

أما إن رفض مرسي التصالح: فالأرجح أننا سنستيقظ على إعلان حكم عسكري خلال الأشهر القليلة المقبلة، وستنخر مصر، ويخسر معها العالم العربي، أهم تغيير في ١٠٠ عام.

الشرق الأوسط اللندنية



احمد عبدالله المعروف بـ«ابو اسلام» ذلك بمزاعم حوادث الاغتصاب ضد المتظاهرين في ميدان التحرير.

تدهور خطير

على صعيد متصل توقعت دوائر اقتصادية غربية استمرار تدهور الاقتصاد المصري مع تواصل الاحتجاجات في هذا البلد، ومعها يستمر نزيف الاحتياطي الاستراتيجي الذي وصل إلى مستوى خطير من التدهور والهبوط خاصة مع فشل محاولات إنقاذ الاقتصاد والتوقعات بعدم التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن القروض في القريب العاجل. وقالت مؤسسة «هيرميس» الاقتصادية، أن تصاعد الخلاف السياسي بين الرئيس والمعارضة من المرجح أن يزيد من التحديات في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تشدد الحاجة إليها للوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وأن الانتخابات البرلمانية القادمة من المرجح أن تزيد من تعقيد البيئة السياسية العامة، وترفع المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مرسي يمارس قمع
معارضيه بقسوة

التي اصدرها احد شيوخ السلفية بمصر باجازه قتل قادة المعارضة تثير المخاوف من موجة اغتيالات سياسية تستهدف قادة ورموز المعارضة على غرار تلك التي حدثت في تونس قبل ايام واستهدفت احد اشد المناهضين لجماعة التيارات الاسلامي السياسي.

واضافت الصحيفة: ان فتوى اهدار دم قادة المعارضة دفعت الامن المصري الى تشديد اجراءاته الامنية حول منازل ابرز السياسيين المعارضين خوفاً من وقوع حوادث قتل، مثل ماحدث في تونس، وتأتي هذه الفتوى عقب تبرير الشيخ

> يرى محللون ومراقبون للشأن المصري ان الرئيس محمد مرسي منذ وصوله الى كرسي الحكم لم يقدم مؤشرات واضحة عما إن كان سيشكل قوة لفرض الاستقرار والأمن ام العكس.. وتشير تلك الدوائر الى ان مرسي قدم نفسه في صيغة «الزعيم المعتدل» في المنطقة بنجاحه في التوسط في اتفاق وقف اطلاق النار بين اسرائيل وحركة حماس في النزاع المسلح الذي وقع في نوفمبر الماضي، إلا انه عاد بعد ايام ليمدد سلطوته في الهيمنة على السلطة، مما أثار المعارضة في بلاده واحتجاجات كبيرة في الشارع المصري، وادانات دولية، مشيرة إلى ان مرسي واجه هذه الاحتجاجات بقسوة واضحة لا تختلف عن سلفه السابق حسني مبارك، وأسفر هذا عن وقوع عشرات القتلى في احتجاجات الاسبوع الماضي.

تصفية المعارضين

وتعليقاً على التطورات الجارية بمصر الآن قالت صحيفة «الواشنطن بوست» المقربة من الإدارة الأمريكية ان الفتوى

المصريون يطالبون بمحاكمة مرسي لمسؤوليته عن السحل والقتل

للعنف أمام قصر الاتحادية الجمعة الماضية، موجة في بيان لها رسالة شديدة اللهجة للرئيس محمد مرسي حملته فيها مسؤولية ما يحدث.

وطالبت جماعات منتمية لجماعة الإخوان المسلمين وجماعة السلفيين بإنشاء «الحرس الثوري» المصري تحت مسمى حركة «حازمون».. مطالبين الرئيس مرسي بإصدار قانون لإنشاء تلك القوات لتتولى حماية الثورة وتأمين الوطن وحماية الممتلكات العامة والخاصة خصوصاً أن وزارة الداخلية غير قادرة على وقف العنف وخوض حرب الشوارع مع المعتدين.. وقالت هذه الجماعة إن الفكرة لاقت ترحيباً من قيادة حزب الحرية والعدالة وتنظيم الإخوان الذين وعدهم بنقلها إلى الرئيس مرسي للموافقة عليها وإجازتها.

وأبدى العديد من السياسيين والمراقبين عن تفاؤلهم بعودة مسابقة الدوري العام لكرة القدم التي من شأنها أن تساهم في عودة الحياة إلى طبيعتها. وكانت مباريات الدوري العام لكرة القدم قد عادت السبت الماضي إلى الملاعب بعد أن توقفت بقرار من رئيس مجلس الوزراء السابق كمال الجنزوري على خلفية أحداث عنف وقعت على ملعب «استاد بور سعيد» بنهاية مباراة كرة قدم جمعت فريق «الأهلي» و«المصري»، وأسفرت عن مقتل (٧٤) وأصابة عدد كبير من مشجعي الكرة لهم من مشجعي فريق «الأهلي» القاهري، وذلك مساء الأول من فبراير ٢٠١٢م فيما عرف إعلامياً بـ«مجزرة بور سعيد».

الأزهر يدعو للحوار..
و«الإخوان» يسعون
لتشكيل فرق موت

«تويتير» (امس): «إن انتماء الدكتور محمد مرسي لجماعة الإخوان المسلمين ليست هي مشكلة مصر، وإنما غياب القدرة على قيادتها هو المسألة الفعلية..» وكانت وزارة الصحة قد أعلنت (الأحد) أن إجمالي أعداد المصابين من المشاركين في «جمعة الخلاص» بلغ ١١٢ إصابة بالقاهرة والمحافظات، وسجلت حالة

> تسارعت الأحداث عاصفة في مصر بعد التدايعات السلبية الخطيرة جراء التخبط المريع لحكم جماعة الإخوان المسلمين في إحدى أكبر دول العالمين العربي والاسلامي.

جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة طالبت أمس بمحاكمة الرئيس محمد مرسي عن «جرائم القتل والتعذيب» التي وقعت أخيراً بعد بث مشاهد سحل وضرب رجل من قبل قوات الشرطة وتجريره من ملايبه قرب قصر الرئاسة.

وأعلنت الجبهة عن تأييدها الكامل لـ«مطالب الشعب المصري بإسقاط نظام الاستبداد وهيمنة الإخوان المسلمين على الحكم».

وعلى صعيد متصل دعا الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر إلى نيل العنف وإدانة الجماعات المسلحة الخارجة على القانون واعتماد الحوار الوطني سبيلاً للخروج من الأزمة السياسية الحالية في مصر.

وأكد في مبادرة جديدة طرحها الأزهر الشريف (السبت) الماضي لكسر الجمود السياسي ووقف العنف، على ضرورة حماية الدولة المصرية والتسريح الوطني من أي تهديدات أو اختراقات أجنبي.

وانتقد السياسي المعارض محمد البرادعي طريقة قيادة الرئيس المصري محمد مرسي للبلاد واصفاً إصرار الأخير على قيادة البلاد بـ«المأساة».

وقال البرادعي الذي يتزعم حزب «الدستور المصري» والقيادي في «جبهة الإنقاذ الوطني» المعارضة، على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي

«أخونة» التعليم في تونس



ويرى مراقبون إن الخطوة الجديدة لاتعدو عن كونها حلقة في مسلسل أسلمة تونس الذي تعمل عليه حركة النهضة منذ توليها السلطة قبل أكثر من عام.. ويشير هؤلاء إلى زرع الحركة رجالها في مفاصل الدولة «تعيين ولاة ومدراء» ومحاولة تهيب خصومها السياسيين عبر الميليشيات السلفية «الابن الشرعي للنهضة».. وتشهد تونس صراعا سياسيا كبيرا يلقي بظلاله على الأمن والاقتصاد المترددين، حيث يقاوم الاسلاميون «النهضة وشركاءها» للاحتفاظ بالسلطة قبل أشهر من الانتخابات القادمة المقررة في ٢٣ يونيو.. فيما تحاول الاقطاب السياسية الأخرى «نداء تونس والجبهة الشعبية» خاصة استعادة دورها في البلاد مستغلة الاحتقان الشعبي الكبير ضد حكومة النهضة بعد فشلها في معاجة مشاكل البلاد.

تونس - عواصم/وكالات
> كشف مسؤول في وزارة الداخلية التونسية التي يتولاها علي العريض -القيادي في حركة النهضة الإسلامية الحاكمة- ان «قيادات عليا في الوزارة» ادرجت مادة «التثقيف الديني» ضمن مقررات التعليم في مدارس الجيش والامن في تونس، في اجراء رأى فيه مراقبون خطوة أولى نحو «أسلمة» جهاز الامن في البلاد.
وقال رياض بلطيف - المدير العام للتكوين بوزارة الداخلية - لصحيفة «آخر خبر» التونسية: «وردتني ملحوظات عمل فيما يخص برنامج مادة التثقيف الديني.. حيث رأت القيادات العليا أنه من الصالح إلقاء محاضرات تدوم ساعات اسبوعيا في كل معسكر ومدرسة امنية.. مضيفا: ان المحاضرات ستلقى عن طريق خطباء وأئمة مساجد واساتذة جامعيين.

صحيفة أمريكية: الرئيس
(مرسي) الأكثر قمعا للصحفيين

حذرت صحيفة «بوسطن جلوب» الأمريكية من أن الخطاب التحريضي في وسائل الإعلام الدينية يمثل خطورة على مصر حاليا، حيث تنتهج أسلوبا متطرفا في التعبير عن الرأي، ولا تتعامل بحرفية مثل القنوات الفضائية الليبرالية.

وأشارت الصحيفة إلى أن الرئيس المصري محمد مرسي، استخدم اتهامات إهانة الرئيس وازدراء الرئاسة أكثر من أي دكتاتور آخر قبله - بحسب قول الصحيفة.

وعلى الرغم من أن مصر تشهد انفتاحا إعلاميا كبيرا، إلا أن التيارات الدينية التي تقودها جماعة الإخوان المسلمين بدأت تثير قلق العالم حول حرية التعبير في

مصر.

ولا تتوقف المخاوف حول المحاكمات وقمع حرية التعبير من خلال الدستور الجديد والقانون الذي يتضمن اتهامات جديدة مثل إهانة الرئيس، ولكن أيضا بسبب التحريض على السياسيين الليبراليين والتهديد بقتلهم.

وتعتد القنوات الليبرالية اتجاهها أكثر اعتدالا حيث تسمح بوجود ممثلين للتيارات الإسلامية في برامجها للرد على التيارات السياسية الأخرى، بينما القنوات الدينية لا تسمح بوجود المعارضين من الليبراليين والعلمانيين في برامجها وتقدم وجهة النظر الواحدة دون عرض جميع الآراء.